مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق
اسم الكاتب: أ.م.د. عمر إقبال توفيق المشهداني، أ.م.د. ماهر علي حسين الشمام
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3572
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١١٧ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق

Financial crises and their impact on the profession Accounting and Auditing

الدكتور عمر إقبال توفيق المشهداني
أستاذ المحاسبة المساعد – جامعة العلوم التطبيقية – الاردن

Omer I. T. Al- Mashhadani(PhD)
Assistant Profesor
University of Applied Sciences
Jordan
omeraccounting@yahoo.com

الدكتور ماهر علي حسين الشمام
أستاذ مساعد –قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Maher A. H. Al-Shamam(PhD)
Assistant Professor
Department of Accounting
University of Mosul
maher_shmam@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٩/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/١١/١٠

المستخلص

تمتاز بيئة الأعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية، الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، كما أن الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بمعايير الأخلاق وقواعد السلوك المهني أدى أيضا إلى آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية والدولية، فالأزمات المالية العالمية كان لها اثر مباشر في إضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين ولاسيما أن البعض اتهم مهنة المحاسبة بأنها من أسباب نشوء الأزمات، الأمر الذي استلزم من الجهات المهنية والحكومات التدخل لمواجهة هذه الأزمات،وعليه تتمثل مشكلة البحث في أن مهنة المحاسبة أصبحت موضع انتقاد من قبل العديد من رجال السياسة والاقتصاديين على أساس أنها السبب في حدوث الأزمات، مما اسهم في إضعاف موقفها في المجتمع، لذا فإن البحث يهدف إلى عرض التسلسل التاريخي لحدوث الأزمة، وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، وعرض الآراء المختلفة المؤيدة والمعارضة التي تناولت الأزمات المالية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها إن الأزمات المالية بينت عدم وجود التزام بالمعايير الأخلاقية من قبل موظفي شركات التدقيق، وإن القيمة العادلة لم تكن سبباً في حدوث الأزمة الأخيرة، وإن دور المحاسبة اقتصر على عكس الممارسات الخاطئة، مما يعني براءة المحاسبة من تهمة أسباب نشوء الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية : الأزمات المالية، القيمة العادلة ، قانون ساربينز اوكسلي

Abstract

the business environment distinguishes by continues development in the various financial transactions which gave it high levels of challenge and complexity, and the financial collapses lack of commitment to standards of ethics and rules of professional conduct also led to negative effects on the local and international economies . the financial crises global have a direct impact in weakening the trust with accounting and accountants in particular, and some charge with the accounting profession as one of the causes of the crisis, which required the professional actors and governments to intervene to face these crises. so the research problem that the accounting profession has become the subject of criticism by many of the politicians and economists on the basis of it in the cause of crises, which contributed to the weakening of its position in society, the research aims to find out the chronological view of the crisis and its impact on the profession of accounting and auditing, and showing the different views for and against dealing with financial crises.

One of The most important results that have been reached , that the financial scandals have shown lack of commitment to the ethical standards by the staff of audit firms, crisis the fair value were not the cause of the recent crisis and the role of accounting was limited to reverse the erroneous practices, which means the innocence of the charge of accounting reasons for the emergence of financial crises

***Key words**: Financial crises, Fair Value, Sarbanes-Oxley Law*

المقدمة

إن البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية وغيرها من المتغيرات البيئية تستمر تغيراتها في البلدان المختلفة، وبما أن النظم المحاسبية تعمل في تلك البيئات فإنها من الضروري ان تستجيب للتغيرات التي تحصل في تلك البيئة، فالمحاسبة هي نتاج لبيئتها، وكما هي الحال مع الممارسات التجارية الأخرى فإن المحاسبة ملتصقة بالبيئة إلى حد كبير، تتأثر وتؤثر بالبيئة المحيطة (التي تعمل بها)، إذ إنها تشكل العمود الفقري لأية منشأة تعمل بها ،وتتكيف من حيث الشكل مع بيئة كل بلد وتعكس سماته الخاصة الفريدة والمميزة . وهذه البيئة المحاسبية تتكون من الظروف والقيود والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تختلف من وقت لآخر.

وبما أن بيئة الأعمال تمتاز بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية ،الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، كما إن الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بمعايير الأخلاق وقواعد السلوك المهني أدى أيضا إلى آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية والدولية، فالأزمات المالية العالمية كان لها اثراً مباشراً في إضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين ولاسيما أن البعض اتهم مهنة المحاسبة بأنها من أسباب نشوء الأزمات، الأمر الذي استلزم من الجهات المهنية والحكومات التدخل لمواجهة هذه الازمات والتحديات من خلال تعديل القوانين والتعليمات التي تنظم المهنة والاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة، والهدف من كل ذلك هو إضفاء المصداقية على البيانات المالية .

مشكلة البحث

مرت مهنة المحاسبة بل قطاع الأعمال بأسره مجموعة من الأزمات يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة واضحة على جزء كبير من هذا القطاع في مختلف دول العالم، من هنا وقف العديد من رموز الاقتصاد جنباً إلى جنب مع رموز السياسة بكيل الاتهامات إلى مهنة المحاسبة والتدقيق في كل أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي على أساس إن مهنة المحاسبة هي السبب في حدوث الأزمات بدءاً من أزمة عام ١٩٣٩ وانتهاءً بأزمة الرهن العقارية عام ٢٠٠٨.استناداً إلى ما تقدم يمكن تلخيص المشكلة في الأسئلة الآتية :

١. هل كانت مهنة المحاسبة ومعاييرها وإجراءاتها سبب في حصول الأزمات؟
٢. هل هنالك ضعف وعدم التزام بالمعايير الأخلاقية من قبل شركات التدقيق؟
٣. هل التحديات التي تواجه المحاسبين والمدققين تضعف استقلاليتهما؟.

أهداف البحث

١. عرض التسلسل التاريخي لحدوث الأزمة، وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق
٢. عرض الآراء المختلفة المؤيدة والمعارضة التي تناولت الأزمات المالية.
٣. عرض الإجراءات والتدابير المتخذة بسبب تداعيات تلك الأزمات من قبل الحكومات والجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق.
٤. بيان التحديات التي واجهات وتواجه المحاسبة والمحاسبين خلال الأزمات المختلفة.

أهمية البحث

١. تناول البحث واحداً من الموضوعات المثيرة والتي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام الجهات التشريعية في البلدان المتقدمة خاصة بعد أزمة ٢٠٠١ و٢٠٠٨.
٢. التركيز على أهم التطورات التي طرأت على مهنة المحاسبة بعد الأزمات المالية.

منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحث تم إتباع المنهج الاستقرائي عن طريق الاستعانة بالكتب والدوريات ومصادر الانترنيت، والمنهج الاستنباطي لتحديد العموميات التي تم تضمينها في استنتاجات

البحث. وللوصول إلى تحقيق ذلك فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء: الاول تناول مفهوم الأزمة وخصائصها، والجزء الثاني تناول الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق والثالث تضمن الاستنتاجات والمقترحات .

قائمة المختصرات

IASC : International Accounting Standards Committee

GAAP :Generally Accepted Accounting Principles

AICPA :American Institute of Certified Public Accountants

SEC :Securities and Exchange Commission

APB : Accounting Principles Board

FASB : Financial Accounting Standards Board

FAF : Financial Accounting Federation

أولاً.مفهوم الأزمة

لقد عرف الباحثون الأزمة بعدة تعريفات منها (الحملاوي، ١٩٣٣، الرازم، ١٩٩٥، Bieber,1988)

- خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام ويهدد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النظام.
- حدث أو تراكم لمجموعة أحداث أو موقف مفاجئ غير متوقع حدوثه يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات أو جزء منها على البقاء.
- حالة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج سلبية إذا لم تعتمد أساليب جديدة لاحتوائها.

١-١ خصائص الأزمة: من التعاريف أعلاه يمكن استنتاج الخصائص الآتية للأزمة:

١. المفاجأة: تسبب الأزمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
٢. إن التصاعد المفاجئ للأزمة، يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة لحلها في ظل ظرف متوتر وندرة في توافر المعلومات.
٣. نقص المعلومات: حيث لا يُعرف من المتسبب في حدوث الأزمة؟ ولا يُعرف حجم الأزمة، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف؟ فضلاً عن أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة.
٤. تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضّيق الخناق على من يمر بالأزمة ، وعلى صاحب القرار أيضا ، فالجسر لا يسقط إلا والناس عليه .
٥. فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته .
٦. حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
٧. غياب الحل الجذري السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلاً عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد بتدمير سمعة المؤسسة أو الشركة في غمضة عين، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً.

ثانياً- الأزمات المالية واثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق

٢-١ أزمة الكساد الكبير في ١٩٢٩

من عام ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ أصاب النظام الرأسمالي أزمة كساد عامة، تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً. إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة ١٣ %، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية ،وانتشرت الأزمة بسرعة في القارة الأوربية لتصبح أزمة كساد عالمية. وقد أدى الكساد إلى عجز المشروعات عن تسديد ديونها حتى لو كانت تمتلك أصول غالية الثمن وإفلاس الكثير من المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم لحساب المنشآت الكبيرة،وخوفاً من الإفلاس لجأت إدارات العديد من الشركات إلى مزيد من الإقراض مقابل تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات وسياسات محاسبية تودي إلى رفع قيمة الأصول ،وهذا الوضع أدى إلى تضرر مصالح المساهمين والدائنين، مما دفعهم للتوجه إلى القضاء لمساءلة الإدارة ومراقبي الحسابات.(Wolk *et al.* ,1963) (حنان ،٢٠٠١)

ونتيجة زيادة المضاربة في أسهم الشركات زاد الطلب للإفصاح عن المعلومات المالية وتغير تركيز المستخدمين من القوائم التي تركز على الدفع، إلى القوائم التي تبين القدرة الكسبية، وعدم اكتفاء الدائنين والمساهمين بالميزانية، بل صاروا يبحثون عن قائمة تعرض المقدرة الكسبية للمشروع، أي قدرته على تحقيق الأرباح، لذا ظهر قائمة المتاجرة والأرباح والخسائر كقائمتين محاسبيتين ترفقان بالميزانية في نهاية الفترة المالية تبين نتيجة النشاط عن فترة مالية سابقة من خلال فتح حسابات مستقلة للنفقات والإيرادات بدلاً من معالجتهما في حساب حقوق أصحاب المشروع. تمثلت أهم مظاهر الأزمة في:

- انخفاض شديد فى الاستهلاك الكلي.
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي.
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوإلى ثلث قوة العمل الأمريكية فى عام ١٩٣٢.

٢-١-١ النتائج المترتبة عن الأزمة:

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ"دعه يعمل، دعه يمر".
- قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

٢-١-٢ أثر الأزمة على مهنة المحاسبة والتدقيق

نتيجة للأزمة تعالت النداءات المطالبة بتدخل الدولة لتنظيم المبادئ المحاسبية وحماية المجتمع الاستثماري، من خلال تعديل القوانين والتعليمات التي تنظم المهنة والاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة نتيجة الأزمة، والهدف من كل ذلك هو إضفاء المصداقية على البيانات المالية والاستجابة لمطالب مستخدمي البيانات المالية لذا تم سن القوانين الآتية (القاضي، ١٩٩٥، حنان، ٢٠٠١)(Wolk,1963):

١. قانون الاستثمارات لعام ١٩٣٣ والذي يتطلب تسجيل الأوراق المالية الجديدة المعروضة للبيع تحت إشراف لجنة حكومية.
٢. قانون سوق الأوراق المالية وتبادلها.

٣. إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) لتكون مسؤولة عن مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات وتبادل الأوراق المالية في البورصات ولتضمن تقديم تقارير مالية صادقة وواضحة من قبل الشركات، فظلا عن ذلك فإن الهيئة كان لها سلطات واسعة في تحديد الممارسات المحاسبية والمساهمة في وضع المعايير المحاسبية التي تطبقها الشركات الخاضعة لإشرافها.
٤. أعدت لجنة منبثقة عن AICPA وثيقة لتطوير مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وقد تضمنت هذه الوثيقة خمسة مبادئ فرضت هذه المبادئ على الشركات المسجلة في بورصة نيويورك. واعتمد المعهد مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ،ووجهت الاهتمام إلى مبدا الثبات في تطبيق هذه المبادئ ،حيث قبل المعهد الطريقة المحاسبية التي تطبقها الشركة شرط استمرار الشركة على تطبيقها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة.
٥. في عام ١٩٣٨ شكل المعهد الأمريكي للمحاسبيين للقانونيين (AICPA) لجنة الإجراءات المحاسبية التي تهدف إلى تضّيق مجالات الاختلاف في التقارير والقوائم المحاسبية باستبعاد الأساليب غير المرغوب فيها.
٦. زيادة الاهتمام بالتشريعات التي تنظم مهنة تدقيق الحسابات للتأكد من سلامة البيانات المالية.
٧. تطوير محاسبة التكاليف لدرجة يمكن اعتبار هذه الفترة مرحلة ثانية مستقلة من مراحل تطور محاسبة التكاليف، اتسمت بالتعاون بين رجال العلم والعمل.وبرزت في هذه المرحلة أعمال (شمالنباخ) التي تركز اهتمامها ألتكاليفي على محاولة وضع نظرية عامة تعطي الأساس العلمي للإجراءات العلمية وترشيدها.وقسم التكاليف على أربعة أنواع :التكاليف الثابتة والمتغير والتنازلية والتصاعدية،وجعل مشكلة التكاليف الثابتة مشكلة مركزية لنظرية التكاليف.

٢-٢ الأزمة الأسيوية ١٩٩٧

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) انهياراً كبيراً عام ١٩٩٧م، أطلق عليه يوم الاثنين المجنون بدأت الأزمة في سوق العملات أزمة سيولة مؤقتة، لكنها تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية ذات أبعاد سياسية خطيرة إلى حد كبير بسبب السياسات غير المرنة لأسعار الصرف، وشركات مدينة أكثر من اللازم، وقطاع مصرفي ضعيف، وقروض كبيرة وقصيرة الأجل بالعملات الرئيسة للحكومات ،ابتدأت الأزمة من تايلند (نمر آسيا المريض) ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة. ولقد تسبب اندلاع تلك الأزمة المالية في قدر كبير من البلبلة حول حقيقة ما جرى ودلالته وإبعاده (IMF Staff,1998).

٢-٢-١ أسباب الأزمة

من أهم أسباب الأزمة الآتي (IMF Staff, 1998) (Zhuang &Dowling, 2002)

١. الانخفاض الحاد في قيمة Bhat –وهي العملة الوطنية لتايلند – بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، والتي حفزت الاقتراض الخارجي وعرضت قطاع المال والاعمال إلى مخاطر.
٢. فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب اسواق المال.
٣. ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

٤. التوسع في تمويل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال اقتراض من الخارج في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل،وكانت أغلبية رؤوس الأموال تمثل بالدرجة الأولى "أموال ساخنة" التي تدخل في حالات الازدهار وتفر هاربة عند بادرة الازمات.
٥. الانفتاح المبكر لدول جنوب شرق آسيا على أسواق المال،ودخولها في عمليات اندماج مالي دون توافر الخبرة الطويلة ،فضلاً عن الانخراط المبكر في عمليات الخصخصة لبعض القطاعات الاقتصادية .

٢-٢-٢ آثار الأزمة

١. تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية –وخاصة المالية منها- والأنظمة السياسية القائمة.
٢. الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي اسهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول .
٣. تدهور في مؤشرات البورصات الأوربية وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبرى الشركات المتعددة الجنسيات.
٤. أصبحت روسيا مركزاً تابعاً للأزمة الأسيوية ولاسيما أن العدوى قد انتقلت إليها، فشهدت أسواق المال في روسيا انخفاضات متلاحقة بلغت ذروتها في أغسطس ١٩٩٨م
٥. تأثر الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية سلبياً ينخفض بمقدار٢.٧٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
٦. انخفاض الطلب على النفط مما أثر تأثيراً كبيراً على الدول التي تحتل السلع النفطية نسبة كبيرة من صادراتها.
٧. كانت جمهورية جنوب إفريقيا أكثر الدول تأثراً بالأزمة في إفريقيا حيث انخفضت قيمة عملتها الراند في أكتوبر ١٩٩٧ بنسبة ٣% مقابل الدولار ،وانخفضت أسعار الأسهم فيها بنسبة ١٤% وتراجعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٧٥% خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٨م ،كما تأثرت بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء بالأزمة ،حيث كانت استثمارات بعض الدول في جنوب شرقي آسيا وخاصة ماليزيا تمثل لها أحد المصادر المهمة للاستثمار الأجنبي منخفض التكلفة.

٢-٢-٣ أثر الأزمة على مهنة المحاسبة والتدقيق

في ظل البحث عن أدوات لمعالجة الأزمة والتي أدت إلى انهيار عدد من الشركات بسبب عدم التزام المسؤولين فيها بأخلاقيات العمل، تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة على حد سواء في أعقاب الأزمة (Johnson & *et al.*, 1999)

فالحوكمة الرشيدة سوف تقود إلى المطالبة بالشفافية والمساءلة والتحلي بالمسؤولية في القطاع العام. يقول هيلتون ماكان، نائب الرئيس الأول في شركة "أبراج كابيتال": "تعكس حوكمة الشركات كيف تتصرف الشركة عندما لا يراقبها أحد".لقد نجح التحكم المؤسسي كمفهوم في تطوير وتحسين العلاقة بين المنشأة والعديد من المهتمين بأمورها، كالمستثمرين والموردين والموظفين والمدققين والمحاسبين وأسواق المال والاقتصاد القومي وغيرها ، وذلك بسبب أهميتها الواضحة للوضع الاقتصادي للشركات المساهمة العامة والمجتمع بشكل عام .

في عام ٢٠٠٠ ، وافقت اللجنة التنفيذية لمشروع مركز آسيا الباسيفيك على تحديد مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية. من خلال إجراء مقارنة بين معايير المحاسبية الدولية الموجودة في وقت الأزمة المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في تقارير عام ١٩٩٧ للشركات والبنوك في خمسة بلدان في شرق آسيا المتضررة من الأزمة لتعزيز مستوى الإفصاح ولتخفيف من حدة الأزمات المالية في المستقبل من خلال توفير معلومات موثوقة على صعيد الاقتصاد الجزئي

والتأكيد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية. فضلاً عن ذلك قامت العديد من الدول بإصلاح النظام المحاسبي ،فقد قامت الصين ببعض الإصلاحات التي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتحسين إمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية ولتعزيز مهنة المحاسبة ومعايير التدقيق الصادرة. (Lambert & Lambert, 2003; Lin& Chen, 2000)

٢-٣ أزمة انهيار شركة انرون واثر اندرسون

اهتز عالم المال والأعمال في بداية هذا القرن على سلسلة من الانهيارات المالية التي تعرض لها عدد من الشركات الكبيرة في العالم كان أشهرها انهيار عملاق الطاقة الأمريكية إنرون، التي أعلنت إفلاسها رسميا في ١٦ أكتوبر ٢٠٠١م مخلفة خسائر تقدر بـ ٦١٨ مليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من ذلك العام.

تمكّنت انرون من خلال شراء السياسيين الذين يتحكمون بسن القوانين، من قيادة حملة عنيفة جدا في الكونغرس، استهدفت إلغاء الرقابة في مجال صناعة الطاقة وخلق المناخ المناسب لتمكين الشركة من جني الأرباح من دون منافسة، ويمكن القول إن مصطلح المنافسة الحرة الذي ينسجم مع الديمقراطية والحريات التجارية فقد معناه في الاقتصاد الحديث، واستبدله بالاحتكار الذي يتحكم به عدد قليل جداً من الشركات التي تتمتع بنفوذ في الكونغرس. الأنموذج المثير على اتساع نفوذ هذه الشركات هو ذلك الذي أوردته صحيفة "نيويورك تايمز" التي نقلت ان مدير شركة انرون قدم لإدارة بوش قائمة بأسماء الشخصيات التي يفضل هو شخصيا ان يتولوا مناصب معينة في لجنة الرقابة الفيدرالية في مجال الطاقة (Beams, 2002).

ولكن لا يكفي شراء الساسة فقط للحصول على التسهيلات القانونية المطلوبة، بل من المهم جداً أن تشغّل الشركة لديها واحدا من نجوم المضاربة في بورصة وول ستريت يكون مقربا من شركات الاستثمار الضخمة التي تسوّق أسهم شركات مثل انرون في أسواق المال. فمن المهم ان يوصي "المحللون" الاقتصاديون في هذه الشركات الجمهور باستثمار أمواله في شركة معينة، بادعاء أن إدارتها قوية ووضعها المالي متين لا غبار عليه. وفي حالة زيادة الطلب على شراء هذه الاسهم ترتفع قيمتها وترتفع بالتالي أرباح شركات الاستثمار التي تبيعها، هذه المصلحة المشتركة تجعل شركات الاستثمار، مثل رجال السياسة، موالية للشركات وليس للجمهور الذي تقدم له النصح في كيفية توظيف أمواله .لقد كان لانهيار شركة انرون للطاقة، وما تبعه من انهيار شركة التدقيق ارثر اندرسون Arthur Andersen لثبوت تورطها بانهيار شركة انرون وقعا سلبيا على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أربك الحكومة الأمريكية التي بدأت تبحث عن الأسباب التي أدت لتلك الانهيارات غير المتوقعة الحدوث. انرون لم تكن شركة لتوزيع الطاقة (الغاز والكهرباء) فحسب، بل كانت من رموز الاقتصاد الحديث، وتحولت إلى واحدة من أكبر وأهم الشركات في الولايات المتحدة بعد ان احتكرت ٢٠ من سوق الطاقة الأمريكية.إجراءات الحكومات المتعاقبة خلال التسعينات التي استهدفت الغاء الرقابة على الاسعار وتوليد الطاقة، أثرت بشكل مزدوج على الشركة. فهي من جهة أطلقت لها العنان للنمو من دون قيود، ولكنها من جهة أخرى أدت لانهيارها كنتيجة مباشرة لعدم وجود مثل هذه الرقابة والفحص الدقيق لنشاطاتها الاقتصادية (ابن فرات،٢٠٠٢).

لقد سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها ب ٤,٦٣ مليار دولار، الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع ، لقد بدات الشركة بتضخيم الأرباح بـ أرباح وهمية "ورقية فقط" ، كما ضخمت الأصول بـ إعادة تقييم الأصول أو التلاعب بالبنود المقدرة ، وأخفت الديون والخسائر من خلال (نظم محاسبية مبتكرة) وسجلتها على شكل استثمارات، بعد

ذلك شرعت بالمضاربة في أسهمها بسوق الأوراق المالية، ما أدى إلى تنامي سعر سهم شركة إنرون على مدار بضع سنوات من أقل من ٧ دولارات في التسعينيات حتى وصل إلى سعر ٩٠ دولاراً منتصف عام ٢٠٠٠ ،إذ كانت الأسهم الشركة ترتفع من دون مبررات اقتصادية فعلية، فسجلت مبيعات بمقدار ١٠٠ مليار دولار وأرباحها بـ مقدار مليار دولار لتوضح متانة قدرتها ، وبذلك تستطيع أن تغطي العجز والخسائر المحتملة وتضمن استمرارية إدارة الشركة دون الوصول إلى الإفلاس .فضلاً عن ذلك كان لها أعمال عارضة غير المتاجرة بالنفط والطاقة، إذ كان لديها مكتسبات لم تقم بتقييدها ـ كما ذكرت ـ في تقاريرها، وفجأة فقدت الأسهم قيمتها فأصبح نحو ٩٠ سنتاً نهاية عام ٢٠٠١. مما شكل نهاية مؤسفة لمساهمي تلك الشركة العملاقة ،وهم يشاهدون أصول شركتهم تهوي من آلاف الملايين من الدولارات إلى لا شيء تقريباً خلال فترة وجيزة لا تكاد تذكر (Benston and Hartgraves, 2002).

إن إفلاس شركة بضخامة انرون وتشابك علاقاتها مع رجال السياسة، لا يعد حدثاً عابراً أو مماثلاً لانهيارات شركات أمريكية ضخمة أخرى، بل يكشف الوجه القبيح للنظام الأمريكي الذي يفاخر بديمقراطيته، في حين يعمل على إخفاء الحقيقة عن الجمهور، ويترك لرأس المال صلاحية إدارة الدولة من خلال شراء الحكم والتأثير على سن القوانين التي تلائم مصالحه الاقتصادية الضيقة، ما اغضب الرأي العام الأمريكي من ان المسؤولين في انرون أجروا اتصالات مكثفة مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية، منهم نائب الرئيس ووزيري المالية والتجارة ، وأعلموهم بالوضع المالي الحقيقي للشركة. كذلك فإن شخصيات مهمة في البورصة علمت هي الأخرى بأن انرون تمر بصعوبات مالية حادة، ولكن الجميع التزم الصمت، ولم يطلع الجمهور الذي يستثمر ماله في هذه الشركة على الحقيقة .

ولم تقتصر الجريمة على عدم قول الحقيقة للجمهور، بل اهتم ٢٩ مسؤولاً في انرون بانقاذ أنفسهم قبل إفلاس الشركة، وباعوا أسهمهم فيها بقيمتها العالية التي تراوحت بين ٣١-٨٦ دولاراً في حين وصل سعر السهم بعد الانهيار إلى ٧٠ سنتا. فمن خلال بيع ١٧,٣ مليون سهم في الفترة بين عام ١٩٩٩ وأواسط عام ٢٠٠١، حقق هؤلاء المسؤولون أرباحاً وصلت إلى ١,١ مليار دولار. بينهم كان المدير نفسه، كينت لي، الذي حصد أكثر من ٣٠ مليون دولار .

من خلال ما تقدم يتضح أن انهيار انرون هو نتيجة مباشرة للركود الذي مر به الاقتصاد الأمريكي. وقد كان المفروض أن يتغلب الاقتصاد الحديث على المد والجزر الذي يميز الاقتصاد الإنتاجي القديم. ولكن اتضح أن الأسلوب الاقتصادي الحديث الذي حرر الاحتكارات الضخمة من الرقابة والقيود، وقضى بذلك على الشركات المتوسطة والكبيرة، قد زاد في الواقع من حدة وعمق الأزمة الاقتصادية بالإضافة لذلك كان انهيار انرون فرصة لإعادة تقييم الوضع، بالنسبة لكل من المراقب المالي و مستخدمي القوائم المالية، و نتج عنها مزيد من التقنين لمهنة المحاسبة القانونية من شأنها توفير نوع من الحماية للمحاسبين القانونين.

٢-٣-١ اسباب انهيار انرون

بين (Barrier, 2002; Tonge *et al.*, 2003; Abdel-khalik,2002 ; Jennings,2002) بعض العوامل التي أدت لهذا السقوط المدوي منها:

١ .أن مجلس الإدارة أوكل مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بتدقيق خاطف سريع لتلك الصفقات، كما إن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة ٢ .قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى نحو مليار دولار في العام الذي سبق

انهيار الشركة، كما إن الرقابة الداخلية في الشركة فشلت من الناحيتين الأخلاقية والمالية نتيجة للخداع المستمر.

٣. بعض من كان يعمل داخل شركة إنرون من إدارتها وأعضاء مجلس الإدارة بمن فيهم ثلاثة من أعضاء لجنة التدقيق قد باعوا ١٧.٣ مليون سهم تبلغ قيمتها ١.١ مليار دولار، هي التي تم اكتشافها ولا تشتمل على الرواتب والمكافآت الهائلة وبقية الدفعات النقدية التي دفعت لهم أثناء فترة قيادتهم الشركة، في الوقت نفسه الذي كانت فيه الشركة تساق إلى حتفها قبيل إصدار القوائم المالية مباشرة والتي أظهرت الحقيقة المرة لمساهمي الشركة. ومن العجيب أن رئيس مجلس إدارة شركة إنرون أعلن قبل أسابيع قليلة من انهيار الشركة أن وضع الشركة قوي، حيث قال "أنا على ثقة في مستقبل الشركة الباهر ونموها المؤكد"!

٤. إن مراجعي مكتب آرثر أندرسن لم يكونوا قادرين على فهم القوائم المالية لمثل ذلك النوع المعقد من الشركات، كما إن هؤلاء المدققين تعاملوا مع شركة إنرون منذ أن كانت مجرد منتج وموزع للغاز واستمروا في مراجعتها حتى بعد أن أصبحت التاجر الرئيس للسندات المالية والمسؤولة عن المضاربات الجديدة في السوق.

٥. هناك بعض الأمور الخطيرة التي أقدمت عليها إدارة Enron منها إنشاء شركة استثمارية تعود ملكيتها لـ Enron بالكامل مع عدم التصريح بذلك.وقيام تلك الشركة بشراء حصة بالمشروع المشترك مع Enron بمديونية كاملة دون وجود أي حق ملكية وبضمانة شركة Enron ،ولم تقم بتضمين أصول والتزامات كل من المشروع المشترك والشركة الاستثمارية ضمن القوائم المالية الموحدة. بل اكتفت بإظهار أرباح وخسائر ذلك المشروع في قوائم دخلها والإفصاح عنه ضمن ملاحظات في قوائمها المالية.

٦.المصالح الشخصية شجعت الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق على أن يحاول كل منهما إرضاء الآخر من أجل البقاء في مواقعهم. إن مصالحهم الشخصية التي حرصوا على بقائها تعد من موضوع التعارض في المصالح وتأثيرها البين على المبادئ الأخلاقية الناتج عن الطبيعة البشرية

٧. إن مجلس الإدارة أمضى خمس عشرة دقيقة فقط لمراجعة بعض الصفقات المشكوك فيها التي أدت إلى اندفاع الأرباح ووصولها إلى مبالغ خيالية. كما إن مكتب التدقيق آرثر أندرسن الذي كان أحد المكاتب الخمسة الكبرى آنذاك تقاضى مبلغ ٢٥ مليون دولار أتعاباً لقيامه بتدقيق حسابات شركة إنرون عن عام ٢٠٠٠، في حين أنه تقاضى مبلغ ٢٧ مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية للشركة في العام نفسه.

٨. وجود تدفقات نقدية حقيقية نتيجة للمعالجات المحاسبية الخاطئة التي أدت إلى اعتبار بعض المعلومات بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet Items).وقد اعترفت ادارة شركة انرون أنها ضخمت الأرباح بمبلغ ٥٨٦ مليون دولار وإخفاء ديون بمبلغ ٦.٢ مليار دولار (لطفي،٢٠٠٥)

٢-٣-٢ الدروس المستخلصة من انهيار انرون

من الدورس المهمة أظهر انهيار شركة إنرون وغيرها من الشركات (Rittenberg,2002, Benston and Hartgraves ,2002, Bryce,2002).

١. إن مراقبي الحسابات ينبغي لهم أن يسألوا سؤالاً مهماً قبل دخولهم في عملية التدقيق وهو: ما نوع نشاط الشركة؟ والإجابة عن هذا السؤال سوف تحدد كلاً من طريقة تحقق الإيراد ودرجة الخطورة. إن مراجعي مكتب آرثر أندرسن لم يكونوا قادرين على فهم القوائم المالية لمثل

ذلك النوع المعقد من الشركات، كما إن هؤلاء المدققين تعاملوا مع شركة إنرون منذ أن كانت مجرد منتج وموزع للغاز واستمروا في مراجعتها،ولم يتم تغيير هؤلاء المدققين على الرغم من التطورات التي حصلت لشركة إنرون أو لم تمدهم بمراجعين آخرين من ذوي الخبرة.

٢. تعد حادثة "إنرون" تذكيراً مهماً لطبيعة العلاقة المهمة بين الرقابة الداخلية مع لجنة التدقيق، إذ يحتاج المراقبون الداخليون كما هي الحال بالنسبة للمراقبين الخارجيين لرفع تقاريرهم إلى لجنة الرقابة بكل ما يواجههم مباشرة بدلاً من الرفع للإدارة. ويبدو أن بعض أعضاء لجان التدقيق يظنون أنفسهم فوق الدوافع الإنسانية عندما يكون للعضو روابط شخصية مع الشركة، فعلى سبيل المثال كان أعضاء اللجنة يتقاضون مبالغ طائلة، حيث تقاضى كل عضو مبلغ ٣٨٠٦١٩ دولارا نقداً أو على شكل أسهم ،وذلك في عام ٢٠٠١، وهذه المبالغ الطائلة لا شك أنها أثرت بشكل أو بآخر على استقلالية وحياد لجنة التدقيق.

٣. من الضروري أن تكون الإدارة العليا للشركات منزهة تماما عن أي تضارب في المصالح، لان المستثمر العادي يعتمد بصورة كبيرة على تقدير الادارة.

٤. ضرورة الافصاح بصورة ملائمة عن عمليات التوريق وعمليات الهيكلة المالية والادارية، ووضع اسس للتفرقة بين عمليات التوريق المسموح بها والممنوعة لضمان فهم المساهمين للعواقب المترتبة على تلك العمليات وولحماية حقوقهم.

٥. إن الأكاديميين وأصحاب الخلفيات النظرية ليس لهم في الغالب خلفية تطبيقية، فقد كان يتواجد ضمن أعضاء لجنة التدقيق بشركة إنرون ثلاثة أعضاء لهم ثقل علمي كبير أحدهم على درجة أستاذ محاسبة متقاعد والآخر حاصل على الزمالة المهنية ومنهم رئيس سابق لمجلس اللوردات في المملكة المتحدة، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يسألوا سؤالا بسيطًا جدًا لماذا مع وجود هذه الأرباح الهائلة للشركة على مدى سنوات متعاقبة انهارت الشركة.

٢-٣-٣ انرون ومهنة التدقيق

يتمثل الهدف الرئيس للتدقيق في إضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية .وتعد هذه المعلومات بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار في استثماراتهم ومعرفة العوائد المتوقعة والتكاليف والمخاطر، الأمر الذي يسهم في تعزيز الاستثمارات سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الدخل الإجمالي.ويعتبر التزام المنتمين لمهنة التدقيق بقواعد سلوك وآداب المهنة اعترافًا منهم بمسؤولية مهنة المحاسبة والتدقيق ككل تجاه المجتمع والزبائن وزملائهم في المهنة، وقد افرز انهيار انرون عن مجموعة من التصرفات غير ألاخلاقية من قبل مراقبي شركة اثر اندرسون والتي كانت احد الأسباب الرئيسة للانهيار منها (Benston & Buchalter & Yokomoto, 2003 :Hartgraves, 2002;)

١. إن شركاء مكتب آرثر أندرسن وبقية فريق العمل لم يكونوا مدربين على تبني نظرة الشك المهنية Skepticism التي كان عليهم تبنيها، ولذلك كانوا يقبلون بكل سهولة تقديرات وتوجهات الإدارة في القضايا والصفقات المالية.

٢. اتهم ديفد دنكن كبير مدققي انرون بقيامه بإصدار الأوامر لفريق المدققين المكلف بالتدقيق على حسابات الشركة العملاقة بإتلاف بعض المستندات المالية التي من شأنها إدانة إدارة إنرون.

٣. إن مراجعي مكتب آرثر أندرسن تعاملوا مع شركة إنرون منذ أن كانت مجرد منتج وموزع للغاز واستمروا في مراجعتها حتى بعد أن أصبحت التاجر الرئيس للسندات المالية والمسؤولة عن المضاربات الجديدة في السوق. كما إن شركة آرثر أندرسن نفسها لم تقم بتغيير هؤلاء المدققين على الرغم من التطورات التي حصلت لشركة إنرون أو لم تمدهم بمدققين آخرين من ذوي الخبرة.

٤. تقاضت الشركة مبلغ ٢٥ مليون دولار أتعاباً لقيامها بتدقيق حسابات شركة إنرون عن عام ٢٠٠٠، في حين إنه تقاضت مبلغ ٢٧ مليون دولار لقيامها بالأعمال الاستشارية للشركة في العام نفسه وهو الأمر الذي يعد دليلاً آخر على أن استقلال المدقق وحياده يصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهمتين. ولذلك قررت بقية المكاتب الخمسة الكبرى بعد هذه الحادثة التوقف عن الجمع بين هاتين الخدمتين للزبون نفسه، وهو الأمر الذي تم إقراره بعد ذلك عبر قانون ساربنس أوكسلي لعام ٢٠٠٢، الذي وصف بأنه أكثر التشريعات أهمية وتأثيراً في حوكمة الشركات والإفصاح المالي وممارسة مهنة التدقيق منذ قانون تداول الأوراق المالية الأمريكي خلال الثلاثينات من القرن الماضي.

٥. إن مكتب آرثر أندرسن كان يقوم فضلاً عن إعمال التدقيق بمهمة التدقيق الداخلي للشركة نفسها، وهو الأمر الذي اسهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية. ولذلك فشلت شركة آرثر أندرسن في أن تدلي برأي صادق وعادل بسبب الضعف في المعايير الأخلاقية المهنية، وهو ما أدى إلى انهيارها وخروجها من ميدان المنافسة. ولعل ما حدث من شركة آرثر أندرسن يعيد للإذهان موضوع فجوة التوقعات Expectation Gap بين الواقع العملي الذي قد يكون مؤلماً وبين طموحات وآمال الفئات الأخرى

٦. أقر رئيس مكتب التدقيق العالمي بأن هناك خطأ ارتكب في مجال التقدير المهني Professional Judgment بشأن إحدى الشركات التابعة لشركة إنرون التي لم يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة لشركة إنرون وشركاتها التابعة، ولذلك عمد شريك المكتب والمسؤول عن عملية مراجعة القوائم المالية لشركة إنرون إلى إصدار أوامره إلى معاونيه بالتخلص من الأوراق والمراسلات العادية والإلكترونية الداخلية والخارجية ذات الصلة بهذه العملية مما يعد تصرفاً غير مقبول.

٧. أن شركة إنرون احتاجت لدى عقدها إحدى الصفقات وإجرائها بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة لرأي خاطئ من مكتب التدقيق وبعد ضغوط وشيئ من الخداع والتبريرات وافق مكتب التدقيق على كتابة الراي الخاطئ وتمت الصفقة.

كان انهيار انرون فرصة لإعادة تقييم الوضع، بالنسبة لكل من المراقب المالي و مستخدمي القوائم المالية، و نتج عنها مزيد من التقنين لمهنة المحاسبة القانونية من شأنها توفير نوع من الحماية للمحاسبين القانونين. لذا بدأت دول عدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل اكبر من السابق، لضمان عدم تكرار ما حدث وللحد من التلاعبات الخطيرة التي إن لم يتم السيطرة عليها بشكل مبكر فستؤدي من دون أدنى شك بانهيار اقتصاديات الدول المتقدمة وبالتالي انهيار الاقتصاد العالمي المتطور

٢-٣-٤ مهنة المحاسبة والتدقيق بعد انرون

٢-٣-٤-١ صدور معايير القيمة العادلة

بعد انهيار "إنرون" المدوي ظهرت وبحدة مشكلة قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذلك وبعد جدل طويل تم اعتماد المعيار رقم ١٥٧ بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement إذ بني هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. ولحل قضية التلاعب

بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة mark to model قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي (SASF No. 157):

١- القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

٢- القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع ،وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها .

إن المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) والمعيار الدولي رقم (٣٩) يعالجان قياس الأصول والالتزامات المالية ، عن طريق الاعتماد بشكل رئيس على مؤشرات الأسواق المالية سواء كانت أسهم أو سندات متداولة يتوافر فيها صفات النشاط والتسييل، فالمعيار يعالج تطبيق القيمة العادلة في الأوضاع الاقتصادية الطبيعية والمتأزمة ، حيث تم الإشارة بشكل واضح إلى معالجة انهيار وتدني قيم السندات credit crisis بأن يكون إثبات التدني والإفصاح عن الخسائر في قائمة الدخل الشامل، على أن تلغى هذه الخسائر في حال ارتفاع قيم هذه السندات مرة أخرى أي بانتهاء أسباب التدني. أما في حالة أسواق الأسهم فإذا تعذر الاعتماد على مؤشر الأسهم في قياس الأسعار، يتم اتخاذ الإجراء البديل وهو معادلات اكتوارية تعتمد على نماذج خصم التدفقات النقدية وهذه النماذج الكمية يمكن تطبيقها لقياس قيم السندات أيضاً.

لقد وصلت المعايير من النضج لتعالج عمليات القياس في جميع الأوضاع الاقتصادية ،وهذا يعني انه بموجب طريقة Mark to Market أصبحت المؤسسات المالية قادرة على أن تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول المالية، وذلك باعتماد القيمة السوقية لها (Iibd).وهنا تبدو المسألة بسيطة لأول وهلة، فما المشكلة في اعتماد القيمة السوقية؟ لا إشكال كبيرا في القضية طالما توافرت سوق نشطة وفاعلة للأصول، لكن للأسف الحال ليست كذلك دائما، فهناك العديد من الأصول لا توجد لها سوق معلنة تحدد أسعار التبادل الآنية. هنا ظهرت مشكلة القياس وأقرت الهيئات استخدام عبارة القيمة العادلة Fair Value بدلا من عبارة القيمة السوقية، فأحيانا نحتاج إلى تقدير القيمة من خلال استخدام نماذج ومعادلات معينة Mark to Model.

٢-٣-٤-٢ صدور قانون Sarbanes-Oxley

أقرت معظم الأنظمة الاقتصادية في العالم ضرورة تدخل الدولة بدرجه معينة للإشراف على الاقتصاد ككل باعتبار أن التجارب التاريخية أثبت عدم نجاح نظرية آليات السوق ذات التنظيم الذاتي، فالحرية الاقتصادية من دون ضوابط تؤدى إلى فوضى وضياع لحقوق الأطراف ألداخله ،بالإضافة إلى ذلك أظهرت كافة التحليلات لأسباب انهيار شركة انرون ومن ثم شركة التدقيق آرثر اندرسون وجود خلل وعدم التزام بالمعايير الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق من قبل الشركتين، ونتيجة لهذه الانهيارات بادر المشرع الأمريكي بإصدار عدد من القوانين التي ركزت وبحثت غالبيتها بما يسمى بالحاكمية المؤسسية، ولدرجة أن جدية وخطورة الأمور استدعت تدخل الرئيس الأمريكي للمشاركة في حل هذه المشاكل. وبناءً عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ بتطوير تشريع جديد أسمته Sarbanes-Oxley Act حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده. إن أهم مبادئه تكريس صحة الحسابات ودقتها واستقلالية مراقبي الحسابات، وتم اللجوء إلى آلية الرقابة غير المباشرة والمتمثلة في مراقب الحسابات وما يمكن ان يقوم به من دور رقابي هام،وفي ٢٠٠٢/٨/١ قامت إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار

٩٩ (SAS no. 99)، وتمت مناقشة تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في ٢٠٠٢/٨/١٦ وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة بشكل نهائي على الموافقة عليه. ويقول كريستوفر راي، وهو المسؤول في وزارة العدل الأميركية، إن قانون Sarbanes-Oxley Law وفرّ للمُدّعين العامين ترسانة أكبر من الأدوات التي تمكّنهم من مقاضاة المخالفين للقوانين في الشركات الكبيرة (السويطي، ٢٠٠٥، ٢٧-٢٨) (Wray, 2006).

وبوجه عام يمكن تصنيف الإصلاحات الرئيسة التي يتضمنها قانون ساربينز - أوكسلي Sarbanes-Oxley Law في ثلاث فئات. أولاً، يحتوي القانون على إصلاحات هامة تهدف إلى تحسين أداء مهنة المحاسبة وإعادة الثقة بها. وثانياً، يوفر القانون أدوات جديدة لفرض تطبيق قوانين الأوراق المالية. وثالثا أصبحت مفوضية تنظيم التعامل بالأوراق المالية تستخدم تلك الأدوات لتوسيع مجال برنامجها في تطبيق القوانين،وركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيس على جعل لجنة تدقيق الشركة مسؤولة بشكل كامل على مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى، فضلاً عن التركيز على استقلالية المدقق الخارجي.كما الزم المعيار الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية بتلبية بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذات صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق (Sarbanes-Oxley Act, 2002).

٢-٣-٤-٢-١ التأثير المتوقع للقانون الجديد على مهنة المحاسبة

أوضح AICPA تاثير المعايير الجديدة على مهنة المحاسبة، لأن القانون الجديد أوجب إيجاد ما يأتي (AICPA,2002):

١. مجلس خاص بالشركات العامة تناط به مهمة مراقبة المحاسبة، وهذا يشمل:

- **توليفة المجلس**

يجب أن يكون المجلس مكون من ثلاثة أعضاء: اثنان منهم على الأقل من حملة شهادات مزاولة المهنة CPAs.

- **تمويل المجلس**

يتم تمويل المجلس من خلال رسوم إلزامية وهذه الرسوم تجبى على شكل رسوم تسجيل ورسوم سنوية إلزامية تفرض على شركات التدقيق.

- **سن المعايير**

يقوم المجلس بسن المعايير الضرورية أو تبني معايير موضوعة من قبل منظمات أخرى.

- سلطة مطلقة فيما يتعلق بالتحري والضبط

للمجلس الصلاحية المطلقة بالتفتيش والتحري عن جميع عمليات شركات التدقيق المسجلة.

٢. قوانين جديدة خاصة بلجان التدقيق والمدققين

أصبحت العلاقة بين المدققين والشركات العامة التي يقومون بتدقيقها علاقة ذات طابع مختلف في ظل القوانين الجديدة .

- **إبلاغ لجنة التدقيق**

سيقوم المدققون بالإبلاغ عن جميع أعمال التدقيق إلى لجنة التدقيق كما انهم سيكونون مراقبين من قبلها ، وليس من قبل إدارة الشركة.

- **موافقة لجنة التدقيق على جميع الخدمات**

يجب أن توافق لجنة التدقيق على جميع الخدمات وبشتى أشكالها سواء كانت أعمال تدقيقية أو غير تدقيقية تتم من قبل شركات التدقيق.

- **الإبلاغ عن المعلومات ذات الطابع الجديد إلى لجنة التدقيق**

تتضمن المعلومات الجديدة هذه، السياسات المحاسبية ذات الطابع الحرج، والممارسات الخاصة بها والمعالجات البديلة ضمن المبادئ المقبولة عموما والتي تم تطبيقها ومناقاشتها مع الإدارة والخلافات المحاسبية بين كل من المدقق والإدارة وكل الاتصالات ذات العلاقة بين المدقق والإدارة.

- **الخدمات الأخرى عدا خدمة التدقيق**

يحظر القانون الجديد على المدققين تقديم خدمات أخرى عدا خدمة التدقيق للشركات التي يقومون على تدقيقها بشكل قطعي. التبديل الدوري للمدققين يجب تبديل المدققين كل خمس سنوات على الأقل.

- **التوظيف**

يحظر على شركة التدقيق تزويد خدمات التدقيق إلى الشركة العامة إذا كان أحد موظفي الشركة العامة صاحب منصب رفيع قد عمل في شركة التدقيق سابقا.

٣. إتلاف السجلات

أصدر القانون عقوبات في حق كل من يتلف السجلات ومن يرتكب جريمة الاحتيال بواسطة الأوراق المالية وبحق من لا يبلغ عن عمليات الاحتيال. ونلخص هذه العقوبات بالآتي:

- **الاحتفاظ بالسجلات**

تعتبر عملية الفشل في الاحتفاظ بالأوراق الخاصة بالتدقيق لمدة لا تقل عن خمس سنوات جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى ١٠ سنوات سجن، وهناك توجه من قبل سوق الأوراق المالية لزيادة مدة الاحتفاظ بالأوراق الخاصة بالتدقيق لمدة ٧ سنوات.

- **إتلاف الوثائق**

تعد عملية إتلاف الوثائق المتعلقة بالتحقيق في عملية إفلاس معينة جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى ٢٠ سنة سجن.

- **الاحتيال بالأوراق المالية**

تعد عملية الاحتيال بالأوراق المالية جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى ٢٥ سنة سجن.

٤. الإضافات الجديدة على الإبلاغ المالي وعلى عملية التدقيق

يجب على كل من مصدري الأوراق المالية ومدققيهم اتباع القوانين والتعليمات الجديدة بما يخص الإبلاغ المالي وعمليات التدقيق على النحو الآتي :

- **الحصول على رأي طرف ثانٍ وموافقته على تقرير المدقق**

سيقوم مجلس التشريع الجديد بإصدار أو تبني معايير جديدة تطالب المدقق بالحصول على رأي ثانٍ من شريك والحصول على موافقة خطيه منه على تقرير المدقق.

- **توظيفً عملية الرقابة الداخلية**

يجب على الإدارة تقديم المساعدة المطلوبة لبناء هيكلية رقابة داخلية وتقديم التقارير الضرورية لإظهار فاعليتها في عملية إصدار التقارير المالية.

- **وصف محدد لعملية فحص نظام الرقابة الداخلية**

يقوم المشرع بإصدار أو تبني معايير من شأنها أن تلزم المدقق على ذكر تقييمه لنظام الرقابة الداخلية العامل بالشركة ومدى فاعليته.

٥. الأمور الجديدة التي يجب على المحاسبين القانونين متابعتها والتأكد منها.

- **الخدمات الاستشارية**

لقد أفصح القانون ثماني أنواع من الخدمات غير قانونية Unlawful إذا قام بها المدقق بتقديمها للشركة التي يقوم بتدقيقها وهي: ١- مسك الدفاتر ٢-تصميم الأنظمة المحاسبية وتطبيقها ٣-خدمات التقييم ٤-الخدمات الاكتوارية ٥-التدقيق الداخلي ٦-الخدمات الإدارية وخدمات الموارد البشرية ٧-خدمات الاستثمارات المصرفية والدلالة والتداول ٨-الخدمات القانونية والاستشارية فضلاً عن أي خدمات أخرى يرى مجلس مراقبة المحاسبة أنها ممنوعة.

- **أعباء جديدة على المحاسبيين القانونيين**

ألزم القانون المحاسبيين القانونيين بأنهم يجب أن يكونوا ملمين وبشكل جيد بالمسؤوليات المناطة بأعضاء مجلس الإدارة والمدراء، إذ أنيطت بهم عملية المصادقة على قوائم الشركة المالية كما أنيطت بهم مهام التنسيق والاتصال مع لجان التدقيق.

من خلال ما تقدم يتضح أن الهدف من القانون هو من أجل الارتقاء بمهنة المحاسبة المهنية ورفع الكفاءة الفنية للمحاسبين القانونين بمزيد من الاستقلالية للمحاسب القانوني، والإفصاح عن الخدمات الاستشارية الأخرى التي تؤديها مكاتب التدقيق لزبائنها من الشركات، كما لم يعد يسمح للمدقق بامتلاك أسهم في الشركات التي يتعامل معها أو أن يخدم في مجالس إداراتها، كما لن يسمح للمدقق بقبول وظيفة في شركة سبق أن عمل كمدقق لديها قبل مضي سنتين على الأقل، وتشمل الإجراءات أيضا السماح لمكاتب التدقيق بتشكيل شركات للحد من مسؤولية الشركاء القانونية وتغيير الشركاء كل خمس سنوات، كما ستجبر المؤسسات على إنشاء لجان مستقلة للتدقيق.

٢-٣-٤-٣ تأسيس هيئة المساءلة والعدالة

في حزيران ٢٠٠٢ أعلنت هيئة تداول الأوراق المالية عن تأسيس هيئة المسالة العدالة مهمتها مراجعة صناعة مهنة المحاسبة وتتألف الهيئة من أغلبية ممثلة للمستثمرين وأصحاب الإعمال، وأقلية من ممثلي صناعة المحاسبة، ويكون تمويلها مستقلا وتتولى ثلاثة مواضيع هي الأخلاق المهنية والمعارف ومراجعة جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن سلطة هذه الهيئة لن تكون قضائية (العربيد، ٢٠٠٥).

٢-٤ الأزمة المالية ٢٠٠٧

على الرغم من أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية ، لكن ما يعرف باسم بنوك الإستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي.ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من " ستين ضعفاً " من حجم رؤوس أموالها ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك ليمان برإذرز كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر، إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية ،ولكن لماإذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض ؟

لسبب بسيط" الجشع "فمزيد من الإقراض والإقتراض يعني مزيداً من الأرباح،أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك والتي تهتم

فقط بالأرباح قصيرة الأجل ، إذ يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وهذا الاهتمام بالربح في المدة القصيرة يعرّض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة. فضلاً عن ذلك أن النظام المالي في الدول الصناعية قد أكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية financial " derivatives" وعن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء علي أصل واحد. كما حدث فى قطاع العقارات فى الولايات المتحدة ، فالذي حدث في هذا المجال، وهو المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية.(السيد علي، ٢٠٠٨). فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم لكل مواطن أمريكي هو أن يملك بيتاً مناسباً، ولذا فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة " subprime"، فماذا حدث؟ (الشبشيري، ٢٠٠٨)(US,2008)عجز المواطنون الأمريكيون على سداد مديونيتهم للبنوك وشركات التمويل بسبب الاعتماد على منح قروض بمبالغ أعلى من قدرة المواطن الأمريكي على تحملها وسدادها، ثم زيادة الفائدة على القروض وعدم قدرة المواطنين على تحملها، وبعدها جاء الانهيار في أسعار العقارات فى الولايات المتحدة وتبعاً لها عدد من دول أوروبا وتورطت بنوك كثيرة في مشكلة مديونيات الرهن العقاري نتيجة تمويلها تلك القروض أو شرائها لسندات الدين المرهونة بها.

وتأزم الوضع عندما بدأت البنوك والمؤسسات المالية تفقد الثقة فى بعضها البعض، ولم يعد أحد منها يصدق ما يعلنه الآخر عن وضعه المالي والمحاسبي وأصبح هناك شك بأن هناك ديوناً معدومة مخفية فتوقفت البنوك عن إقراض بعضها كما أصبح الاقتراض من الأسواق الثانوية فى غاية الصعوبة خوفاً من انكشاف مخاطر غير متوقعة.ومن هنا بدأت أزمة الائتمان البنكية والتي تتمثل في زيادة إصدار أدوات مالية مربوطة بتلك الديون وسندات الدين المرهونة وأوراق التأمين عليها وسندات الخزانة المشتراه مقابلها وزيادة إصدارات المشتقات المالية والأدوات المالية المرتبطة بها، ولم تفلح كل المحاولات في القضاء على تلك الأزمة كضخ الأموال لزيادة السيولة، أو شراء بعض المؤسسات المالية المنهارة من قبل الحكومات ، وكذلك محاولات تسهيل الإقراض ولو من قبل البنوك المركزية كي تعود حركة السيولة بين البنوك.

وتعاقبت الأحداث مع إفلاس مصرف "ليمان برإذرز" وعملية دمج "ميريل لينش" في "بنك اوف أميركا" وتحول اكبر مصرفين مستقلين في وول ستريت "مورغان ستانلي" وغولدمان ساكس" إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين، وأخيراً تدخل الدولة بشكل استثنائي وغير مسبوق لإنقاذ مجموعة التأمين العملاقة "ايه اي جي" وظهور بوادر موجة ذعر في السوق الأمريكية ثم انتقالها إلى الأسواق المالية العالمية والتي ترتبط استثماراتها بالاقتصاد الأمريكي.

ومع الإعلان عن إفلاس تلك البنوك، بدأت الأسواق المالية تعاملاتها بـ"الاثنين الاسود" لينتهي بانخفاض تاريخي فى مؤشرات الأسواق العالمية، وذلك مع ترقب خطة إنقاذ القطاع المصرفي التي أرسلتها وزارة الخزانة إلى الكونغرس وسط شكوك كثيرة حول إمكانيات نجاح تلك الخطة.وسجلت البورصات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تراجعا ما بين ٢٠ و٢٥% والذي يعد أكبر تراجع في تلك المؤشرات منذ أربع سنوات. وقد بلغت الخسائر في الأسواق المالية وحدها على وفق بعض التقديرات أكثر من ٢٥ تريليون دولار .وعلى أثر تلك الأزمة تأثرت جميع أسواق المنطقة العربية بصورة كبيرة ، وشهدت انخفاضاً حاد فى مؤشراتها.ومما زاد من خطورة تلك الأزمة أن آثارها امتدت لتهدد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ،وهو ما هدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادي وهو ما انعكس على شركات الإنتاج الكبيرة (كصناعة السيارات) و الصناعات الصغيرة والمتوسطة.وقد أعلن صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع أن تنخفض معدلات

النمو خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصبح صفراً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، ٣ % بالنسبة لباقي دول العالم ما عدا الهند والصين.

٢-٤-١ أثر الأزمة على مهنة المحاسبة والتدقيق

٢-٤-١-١ أثر الأزمة على معيار القيمة العادلة ١٥٧

إن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأخير تقرر أن يتم تقييم الأصول التي ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة ، إذ إن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في التدحرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة ، وبالتالي انعكست على قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوإلى .

لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم ١٥٧ وبشكل خاص طريقة Mark to Market ، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيراً من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، على أساس أن القيمة العادلة تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة ، اذ صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق معيار القيمة العادلة، ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بنداً خاصاً بمشروع إعادة النظر في المعيار، وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من SEC أن تعلق العمل بطريقة Mark to Market ،محاسبيا يبدو هذا تدهوراً حقيقياً ويعيد المهنة عقدا كاملا من الزمن إلى الوراء، فهل كان المعيار جلادا أم ضحية؟ (ادهيم، ٢٠٠٨) وركزت الدعوات التي طالبت بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على جوانب القصور الآتية (Mohr, 2008, Benston, 2008, SFAS157)

١ .إن تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لا تعتمد على الاسعار السوقية غالبا ما تكون ذات تكلفة عالية.

٢ .إن القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تودي إلى مشاكل بخصوص الاعتراف بها.

٣ .إن القيمة العادلة لبعض العناصر من الصعب تحديدها وتتبع التغيرات فيها ،وإمكانية التحقق منها.

٤ .إن تطبيق القيمة العادلة في ظل ظروف الأزمة يؤدي إلى قيام الوحدات الاقتصادية بإظهار الأصول بحسب قيمتها السوقية المنخفضة، مما يزيد من شكوك المستثمرين ويعرض تلك الوحدات للانهيار.

لكن فريقاً معارضاً وبدعم من (SEC وFASB، وIASB) عارض هذه الدعوة، وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ،وأن تعليق تطبيقها يمكن أن يضر الإبلاغ المالي، وقدموا بعض الآراء التي تؤيد ذلك:. South Florida, IASB2008) (Business 2008, FASB:

١. إن ما لحق بالمؤسسات من فشل نتيجة للخسائر المتصلة بالديون الرديئة الناتجة عن الإقراض غير الصحيح وجودة أصول تلك المؤسسات وثقة المستثمرين والدائنين، وإن دور المحاسبة

اقتصر على عكس حقيقة تلك الممارسات،وإن عدم تطبيق القيمة العادلة لن يمنع حدوث الأزمة ،ولكن يمكن أن يسهم في تأجيل الإفصاح عنها.

٢. إن مستخدمي القوائم المالية يؤيدون مفاهيم القيمة العادلة لما توفره من معلومات ذات مصداقية وشفافية عالية، وهو ما يمكنهم من اتخاذ قرارات صحيحة، وينعكس في النهاية على التخصيص الجيد لاستثماراتهم، وإن الحاجة لمعلومات القيمة العادلة تكون أكثر إلحاحا في ظل ظروف الأزمة المالية.

٣. أكدت رسالة(Centre for Audit Quality) والمرسلة إلى الكونغرس بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال، وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

٤. أكد(Council of Institutional Investors) والذي يدير أعضاؤه أصولا بقيمة ٣ تريليون دولار أن تعليق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقلل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.

٥. قيام CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي ٩٧ ألف خبير استثمار) بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي تضمن سؤالين، الأول: هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRSs؟ والثاني: هل تعتقد بأن الوقف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام البنكي الأوروبي؟ وجاءت النتيجة كما يأتي: الإجابة على السؤال الأول بنعم (٢١%) وبلا (٧٩%) والإجابة على السؤال الثاني بزيادة الثقة (١٥%) وبنقصان الثقة (٨٥%).

٦. اوضح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، وأن معايير القيمة العادلة أدت دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه في حالة أن السوق لم تعد نشطة بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوافرة في الأسواق الأخرى المشابهة،لكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

بناء على الجدل حول القيمة العادلة تم تبني منهجاً وسطاً في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة ،وذلك عوضاً عن أسلوب Mark-Market. (مطر، ٢٠٠٩).واصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلاً استرشادياً عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما تصبح السوق غير نشطة، وقد أشار إعلان نشر(الدليل الاسترشادي) بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في الشأن نفسه من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ويلاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام إلى تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP. (www.iasb.org).

٢-٤-١-٢ إقرار مشروع قانون إنقاذ النظام المالي

وقد جاءت الخطة على خلفية أزمة الرهن العقارية التي ظهرت عام ٢٠٠٧ النسبة للجانب المحاسبي من الخطة فيعتقد البعض بأن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي ١٥٧ والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي ٣٩) يعد من أسباب الأزمة وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار.وعليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ قسمين ١٣٢ و ١٣٣يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم ١٣٢ Authority to suspend mark to accounting market" على هيئة الأوراق المالية تملك صلاحية تعليق تطبيق المعيار ١٥٧ لأي

شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين . وينص القسم ١٣٣ "Study on mark to market accounting" على يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة، ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة ٩٠ يوما، تبدأ من تاريخ إقرار الخطة وبحيث تتضمن الدراسة: أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال ٢٠٠٨، اثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم ١٥٧.

وكمحاولة من الدول العشرين لمعالجة الأزمة ظهرت في الأفق صيغة عالمية للمعايير المحاسبية. على أساس أن المطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك دول تتبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية. وإن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاستثماري ولاسيما المؤسسات المالية (الممولون)، وهناك ضغط من المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية ليتسنى لها تمويل الشركات حول العالم على وفق رؤية واضحة .لذلك بدأت تنظم اجتماعات مستمرة بين مجلس معايير المحاسبة الدولي ونظيره الأمريكي لتوحيد معيار الإيرادات، وهو أهم معيار في الشركات، وهو ذو صلة مباشرة بتفسيرات الأزمة المالية العالمية، حيث يؤيد الأمريكيون مسألة المعايير المحاسبية ذات الصبغة العالمية، وربما يحدث هذا عام ٢٠١٠، حيث تتفق معظم الدول على وجوب اعتماد معيار دولي عام ومعيار محلي لكل دولة يحكم التفاصيل (يوسف،٢٠٠٩).

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١. بينت الفضائح المالية عدم وجود التزام بالمعايير الأخلاقية من قبل موظفي شركات التدقيق، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحاً حقيقياً يمكنها من تجنب هذه الانحرافات، ولاسيما الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية.

٢. تجمع الدراسات الحديثة وآراء المتخصصين أنه لتفادي الوقوع في الأزمات وعمليات الغش والتلاعب لا بد من توفر أنظمة حوكمة جيدة وفعالة للشركات تمنع تواطؤ المدققين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة كأعضاء مجلس الإدارة، لأن وجود نظام حوكمة جيد يعني المزيد من التدخل و الإشراف من جانب المساهمين و الجمعيات العمومية على مجالس الإدارة و أجهزتها التنفيذية

٣. أصبحت "أخلاقيات العمل" تشكل جزءًا رئيسياً من صناعة النمو في الشركات، عقب القدر الهائل من الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها الشركات على مستوى العالم

٤. إن آرثراندرسن وبنظر مستخدمي البيانات المالية خانت الثقة التي وضعوها فيها، وذلك لأن المدققين على علم بممارسات إدارة انرون غير القانونية، إلا أنهم فشلوا في القيام بواجبهم تجاه مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وممولين، في مخالفة صريحة لميثاق السلوك المهني للمراقبين الماليين.

٥. إن القيمة العادلة لم تكن سبباً في حدوث الأزمة الأخيرة وإن دور المحاسبة اقتصر على عكس الممارسات الخاطئة من قبل إدارات الشركات ،وإن عدم تطبيق القيمة العادلة لن يمنع حدوث الأزمة ولكن يمكن أن يسهم في تأجيل الإفصاح عنها.

المقترحات

١. ضرورة قيام الجهات المهنية بإيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لممارسي المهنة، فضلا عن تطوير وتعديل معايير التدقيق والمحاسبة.
٢. تعزيز دور المناهج التعليمية في دعم أخلاقيات المهنة والأعمال على بث الوعي لدى الدارسين في تخصصات المحاسبة والإدارة وغيرهما من العلوم المالية والإدارية بالدور المهم للمبادئ الأخلاقية وميثاق شرف المهنة.
٣. التأكيد على دور التعليم المحاسبي Accounting Education في بث الوعي عن خطورة الغش والتلاعب لدى الطلاب ودارسي العلوم المالية والاقتصادية والمحاسبية خصوصاً في البيئة العربية والإسلامية وفي مجتمعاتنا المحلية.
٤. ضرورة الاستمرار في تطبيق معايير القيمة العادلة، لأنها لم تكن سبباً في حدوث الأزمة، فضلاً على أنها تؤدي دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. ابن افرات، يعقوب، ٢٠٠٠، "فضيحة "انرون" اكبر افلاس في تاريخ امريكا " ttp://www.ahewar.org ".
٢. السيوطي، سلامة موسى، ٢٠٠٥، "إعادة بناء الثقة في البيانات المالية المنشورة" ،مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين ،العدد ٢١-٢٢ ،أكتوبر.
٣. الشبشيري ،محمد جميل "أزمة الرهونات العقارية، مجلة اتحاد المصارف"، يناير ٢٠٠٨.
٤. العربيد ،عصام، ٢٠٠٥، "تسييس المعرفة المحاسبية ودورها في اصدار المعايير المحاسبية الدولية" المجلة العربية للادارة ،مج ٢٦، العدد ٢، كانون الأول"
٥. القاضي ، حسين، ١٩٩٥،"نظرية المحاسبة" جامعة دمشق.
٦. "تعزيز التنمية من خلال الحوكمة الشركاتية" ، مجلات إلكترونية مختارة ، موقع وزارة الخارجية الأمريكية http://usinfo.state.gov/journals/.
٧. حنان ، رضوان حلوه، ٢٠٠١،"تطور الفكر المحاسبي" الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،عمان
٨. دهيم، أيمن عمران، ٢٠٠٨، "خطة الإنقاذ المالي الأمريكية وجهة نظر محاسبية" الراي الأردنية.
٩. عزالدين، الرازم، ١٩٩٥، "التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات"عمان،دار الخواجا.
١٠. لطفي، أمين السيد، ٢٠٠٥، " مسؤوليات وإجراءات المدقق في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة "،الدار الجامعية، الإسكندرية.
١١. محمد الحملاوي، ١٩٩٣، "إدارة الأزمات : تجارب محلية وعالمية " القاهرة: مؤسسة الأهرام.
١٢. مطر، محمد، ٢٠٠٨، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن " ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان- الأردن.
١٣. يوسف، عدنان أحمد " أزمة المالية والمعايير المحاسبية" الشرق القطرية ،٢٠٠٩.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Abdel-khalik, A. R., 2002, "Reforming corporate governance post Enron: shareholders' Board of Trustees and the auditor". Journal of Accounting and Public Policy, 21(2) Summer.
2. Barrier, M., 2002, "Relating to the audit committee". Internal Auditing, 59(2)April.

3. Beams, N, 2002, " The Enron collapse and the crisis of the profit system" http://www.wsws.org/index.shtml
4. Benston, G. J. and Hartgraves, A. L., 2002, "Enron: what happened and what we can learn from it". Journal of Accounting and Public Policy, 21(2) Summer.
5. Benston, G ,2008, " The Shortcomings of Fair-Value Accounting Described in SFAS 157 " Journal of Accounting and Public Policy, Vol.27,Iss.2 ,March- April.
6. Boyd, C., 1996, "Ethics and corporate governance: the issues raised by the Cadbury Report in the United Kingdom". Journal of Business Ethics,15(2) Feb.
7. Bieber، R. M "Clutch Management in a Crisis: Risk Management " ، Vol 36، N 4، April، 1988.
8. Buchalter, S. and Yokomoto, K., 2003," Audit committees' responsibilities and liability". The CPA Journal, 73(3) March: 18-23.
9. "How the Sarbanes-Oxley Act of ,2002, Impact Accounting Profession " AICPA,http://www.aicpa.org "Sarbanes-Oxley Act of 2002" www.Findlaw.com.
10. IMF Staff," The Asian Crisis: Causes and Cures" Finsnce & Development June 1998, Volume 35, Number 2.
11. Jennings, M. M., 2002, "Where was the audit committee" Internal Auditing,17(3) May/June.
12. Johnson, S. & Boone, P. & Breach, A. & Friedma, E ,1999, " Corporate Governance in the Asian Financial Crisis".
13. Lambert, Chris & Lambert , c ,2003, " The Role of Accounting Disclosure in the East Asian Financial Crisis: An Evaluation of the Lessons Learned "http://www.capa.com.my/
14. Lin ,z & chen, F, 2000, "Asian financial crisis and accounting reforms in China" Managerial Finance, Vol.26,Iss.5 .
15. Rittenberg, L. E. ,2002, "Lessons for internal auditing", Internal Auditing,59(2) April.
16. South Florida Business Journal, 2008, "SEC: Fair value Accounting didn't Cause Fanancial Crisis" www. South Florida Business.com.
17. Tonge, A., Greer, L. and Lawton, A. ,2003," The Enron story: you can fool some of the people some of the time... Business Ethics" A European Review, 12(1) January: 4-22.
18. "US Mortgage Crisis ", Institute of International Finance, Feb., 2008.
19. Wolk , H , & Francis , J & Tearney , M "Accounting A Conceptual and Institutional Approach " Kent Publishing Company.
20. Zhuang,j &Dowling,M ,2002, "Causes of the 1997Asian Financial CrisisWhat Can an Early Warning System Model Tell Us?" Asian Development Bank.

ثالثاً- مواقع الانترنت

1. www.FASB.org
2. WWW.AICPA.org